



أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري - الإدارة العامة

فرج محمد شلاوح^{1*}، محمد علي أبوكيل²
^{1,2} قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمية الإسلامية، ليبيا

The Role of Financial Institutions in Financing Economic Development in Libya: An Applied Study on Sahara Bank - General Management

Faraj Mohammed Shalaweh^{1*}, Mohamed Ali Aboukil²

^{1,2} Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce,
Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

*Corresponding author

f.shalaweh@asmarya.edu.ly

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-03-25

تاريخ القبول: 2025-03-15

تاريخ الاستلام: 2025-01-20

المخلص

للمؤسسات المالية دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تسهم بفعالية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات والمشروعات، وتيسر العمليات المالية، وتسهم في إدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية. ومع تصاعد التحديات الاقتصادية في العصر الراهن، بات من الضروري التوقف عند مدى تأثير هذه المؤسسات على عملية التنمية، وذلك بهدف تعزيز مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتعد المؤسسات المالية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الحديث، نظراً لدورها في تسهيل تدفقات رؤوس الأموال، وتوفير بيئة مالية داعمة للاستثمار، وإدارة التحديات المالية التي تواجه مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وانطلاقاً من هذه الأهمية، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل معمق للعلاقة القائمة بين المؤسسات المالية والتنمية الاقتصادية، من خلال دراسة تأثير تلك المؤسسات على الاقتصاد المحلي. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة، من أبرزها وجود تأثير واضح للسياسات المالية في تمويل عمليات التنمية، بالإضافة إلى أن السياسات التي تعتمد عليها المصارف المركزية لا تنسجم في كثير من الأحيان مع طبيعة الأنشطة التي تقوم بها المصارف التجارية. كما أظهرت الدراسة الدور الفعال الذي تؤديه المصارف في تحفيز التنمية، لاسيما من خلال الإسهام في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج. أما فيما يخص التوصيات، فقد أكدت الدراسة على ضرورة التزام المصارف التجارية بتنفيذ الخطط والسياسات التي تضعها المصارف المركزية، بما يضمن التناغم بين مختلف مكونات النظام المالي ويعزز من فاعليته في دعم التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية، التنمية الاقتصادية، السياسات المالية، المصارف التجارية، المصارف المركزية، تمويل المشروعات، النمو المستدام، إدارة المخاطر.

Abstract

Financial institutions play a pivotal role in driving economic development by effectively providing necessary financing for institutions and projects, facilitating financial operations, and managing risks associated with economic activities. Given the escalating economic challenges in the current era, it has become essential to examine the impact of these institutions on the development process to enhance their contribution to achieving sustainable economic growth. Financial institutions are the backbone of the modern economy due to their role in facilitating capital flows, providing a supportive financial environment for investment, and managing financial challenges faced by various economic actors. This

research paper aims to provide an in-depth analysis of the relationship between financial institutions and economic development by studying the impact of these institutions on the local economy. The study found several important results, most notably the significant impact of financial policies on financing development processes, and that policies adopted by central banks often do not align with the nature of activities carried out by commercial banks. The study also highlighted the effective role played by banks in stimulating development, particularly through contributing to job creation and driving production. Regarding recommendations, the study emphasized the need for commercial banks to adhere to implementing plans and policies set by central banks, ensuring harmony among various components of the financial system and enhancing its effectiveness in supporting economic development.

Keywords: Financial institutions, Economic development, Financial policies, Commercial banks, Central banks, Project financing, Sustainable growth, Risk management.

مقدمة

تمارس المؤسسات المالية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وهذا لا يحتاج في الواقع إلى تأكيد حيث لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية بل حسب ما يبدو يتمثل الاختلاف أساساً في السياسات والمناهج المتبعة وبشكل أخص في الإدارات والمؤسسات المناط بها تنفيذ مثل هذه السياسات والمناهج، وبالرغم من أهمية دور المؤسسات في النمو والتنمية الاقتصادية إلا أنها نادراً ما تحظى باهتمام كافٍ وبحث متخصص (إبراهيم، وآخرون، 2024).

يعتبر تمويل التنمية الاقتصادية أحد أهم المعوقات التي تؤدي بكل تأكيد إلى فشل سياسات الائتمان، للمؤسسات المالية دور مهم في تمويل الاقتصاد لأي دولة، حيث يعد أهم مصدر تمويل داخلي خاصة عند بدايات النمو الأولى، ويتضح ذلك من خلال الدور الذي يلعبه من خلال ما يقدمه من تمويل للمشاريع في مختلف المجالات وقدرته كذلك على زيادة نمو الودائع والدور الذي يلعبه كوسيط بين المودعين والمقرضين، والذي بدوره سيؤدي إلى نمو الاقتصاد في مختلف المجالات (التير، بن حكومة، 2024؛ باكير، 2024؛ إبراهيم، 2024).

مشكلة الدراسة:

تُعد مشكلة التمويل من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، إذ تُولي هذه الدول اهتماماً بالغاً بدفع عجلة التنمية وتحقيق نهضة شاملة في مختلف القطاعات. وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع التركيز على النشاط الاقتصادي القادر على التفاعل مع متغيرات العولمة، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل وتفعيل دورها كركيزة أساسية في اتخاذ القرارات ضمن النظام المصرفي. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إنشاء صناديق ووكالات متخصصة في دعم التنمية، مثل "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، والتي تُمثل نموذجاً لمبادرات تمويلية تهدف إلى تمكين الفئات المنتجة داخل المجتمع. وتشير ملكية الأسهم في هذه المؤسسات إلى مساهمة الأفراد بنسبة كبيرة، مقابل حصة مملوكة لعدد من الشركات المحلية في القطاع الخاص، مما يعكس توجهاً نحو إشراك المجتمع في العملية التنموية. وانطلاقاً مما سبق، تتجلى مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير المؤسسات المالية على تمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

للوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في الإجابة على تساؤل البحث، سيتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- الفرضية الأولى: (H01) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المؤسسات المالية وتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- الفرضية الصفرية: (H02) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المؤسسات المالية وتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تعميق الفهم حول دور المؤسسات المالية في دعم التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- استكشاف السياسات المالية المعتمدة في المؤسسات المالية بالدول النامية، وتحليل مدى فاعليتها في تحقيق التنمية.
- التعرف على طبيعة السياسات التمويلية الإصلاحية وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني.
- تقديم مراجعة تحليلية لبعض النظريات الاقتصادية والتمويلية ذات الصلة بموضوع البحث.
- الوقوف على أبرز التحديات والمشكلات التي تعيق أداء المؤسسات المالية في مجال تمويل التنمية الاقتصادية.
- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات المستندة إلى نتائج الدراسة، بما يسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية في دعم التنمية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من ناحيتين رئيسيتين:

من الناحية العلمية:

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية، مع التركيز على سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا السياق. كما يهدف إلى تحليل السياسات الإصلاحية وتقييم أثرها على استقرار الاقتصاد الوطني، مما يؤثر في المحتوى الأكاديمي في هذا المجال ويسهم في تطوير فهم أعمق للعلاقة بين التمويل والتنمية في السياق الليبي والدولي.

بالنسبة للمجتمع:

يختص هذا البحث بدراسة دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة تطبيقية، للوقوف على مدى دور التي تقوم به هذه المؤسسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بالنسبة للباحثون:

تنمية وتطوير قدرات الباحث عن الدراسة والتحليل باستخدام أساليب البحث العلمي وتزويد الباحث بالمعلومات المتعلقة بـ " المؤسسات المالية ودورها في التنمية الاقتصادية بليبيا "

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه أكثر تماشياً مع هذا النوع من البحوث، والذي يعرف بأنه أحد طرق التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للبحث والقياس، وبأنه طريقة تحليل البيانات حديثاً باستخدام صحيفة الاستبيان، وكما يساعد هذا النموذج في تصنيف المعاملات وتقسيمها إلى مجموعات مختلفة، بناءً على العديد من المقاييس والاختبارات الإحصائية الموجودة في هذا النموذج.

بيئة ومجتمع الدراسة

مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في الموظفين العاملين بمصرف الصحاري الإدارة العامة

أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات الأولية من الكتب والمراجع والمقالات العملية المتخصصة في هذا المجال وغيرها من المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث.

أسلوب تحليل البيانات:

سيتم استخدام الأسلوب الكمي أو التحليل في الجانب العملي للدراسة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي للبيانات والتي تم جمعها من صحائف الاستبيان.

حدود الدراسة:

الحدود العلمية:

تناول هذا البحث مدى دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الحدود المكانية:

تم تطبيق هذا البحث على الموظفين العاملين بمصرف الصحاري الإدارة العامة.

الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية لهذا البحث في الفترة الفعلية التي قام الباحث بإجراء هذا البحث، والتي حددت خلال فترة إعداد البحث لسنة 2024/2010.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع قيد الدراسة. ويُعرف هذا المنهج بأنه أسلوب علمي يهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها كما هي في الواقع، من خلال جمع البيانات وتصنيفها ودراستها بشكل منهجي. وقد تم استخدام أداة الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، مع توظيف أساليب التحليل الإحصائي لتفسير النتائج وتصنيف المعطيات ضمن مجموعات استنادًا إلى مقاييس واختبارات إحصائية معتمدة، بهدف الوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم أهداف البحث (عبدالله، 2024؛ أسديرة، 2024؛ علي، 2024).

الدراسات السابقة

دراسة إيمان حملاوي (2017) بعنوان: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر بيان دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2016م) وتوصلت الدراسة إلى أنه: تعتبر المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف وتوفير القروض اللازمة للدول النامية بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية .

دراسة بشير علوان حمد (2016) بعنوان: دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد المعلوم، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد المعلوم وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسسات المالية تخضع لمبدأ ربحتها العالية ولا تخضع لمتطلبات النشاط الاقتصادي لأنها مؤسسات وساطة وأن أزمات العالم قبل بداية القرن العشرين كانت تتركز في القطاع الحقيقي وتؤثر في مؤسسات القطاع المالي لذلك يكون اتجاه التأثير من القطاع الحقيقي على القطاع المالي. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة ابتكار تشريعات محلية ودولية لخلق أسواق مالية والتوسع في ابتكار المشتقات المالية لكي تبقى تفعل فعلها في النشاط الاقتصادي، وأيضاً ضرورة إيجاد صيغ للتعاون الدولي لغرض التقليل من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي الناتجة عن تقلب نشاط المؤسسات المالية.

دراسة مرام تيسير الفرا (2015) بعنوان: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2014)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى أنه: توجد علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، ومن خلال الدراسة اتضح أن العملية الائتمانية المصرفية لها علاقة إيجابية مع ودائع العملاء وبعده فروع المصارف والتعداد السكاني وهناك علاقة عكسية لسعر الفائدة. كما توصلت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: تنويع أساليب توظيف الأموال لغرض الاستثمار كذلك تقديم ائتمان مصرفي متمثل في قصير الاجل ومتوسط الاجل بسعر فائدة مناسب ووضع سياسات نقدية في عملية التمويل والتشجيع عليها.

دراسة الصادق سعيدات (2015) بعنوان : دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية في حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة الوادي (2015) ، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية في حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة الوادي ، وتوصلت الدراسة إلى أن: هناك نوعين من التمويل وكل نوع متعلق بالمشروع المراد تحقيقه، وأن القرض لا يعطى بطريقة عشوائية وإنما بتوفر شروط معينة، كما لاحظنا أنه يمكن للبنك التجاري التدخل في إدارة

المشروع في حالة كونه شريكا للمؤسسة لكن في معظم الحالات يعتبر مقرضا فقط . وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: يجب على الدولة الجزائرية توضيح السياسات الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسساتي للبنوك خاصة العمومية، وهذا عن طريق فتح رأس مالها من أجل الزيادة في التنمية. وأيضاً إعادة تأهيل البنوك العمومية، وتوسيع وظائفها وخدماتها لأن وظائفها محدودة إذ تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع

دراسة مريم عيسى المهني، (2012) بعنوان: العلاقة بين المصارف والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا (1980-2010)، وتهدف الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج الإجمالي للفترة (2010/2024) مع إشارة مختصرة إلى ما آلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الطمع عام (2011) م وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها: اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط مع انخفاض في مساهمة الصادرات غير النفطية في هذا المنتج. والنمو الناتج المحلي الإجمالي نمو غير مستقر، لاعتماد غلي إيرادات الصادرات النفطية. وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات، وبالأخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد الليبي بميزة نسبية، مثل: الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط، وهي البتر وكيمائيات والسعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

قام الباحثان بمراجعة خمس دراسات سابقة تناولت موضوع المؤسسات المالية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية. وقد تبين أن هناك توافقاً بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث الطابع الوصفي والمنهج المعتمد، حيث اتسمت جميعها بكونها دراسات مكتبية وميدانية استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد العينة.

إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن سابقتها في عدة جوانب، أبرزها تركيزها على تحليل أثر المؤسسات المالية بوصفها متغيراً مستقلاً على تمويل التنمية الاقتصادية كمتغير تابع. كما أن هذه الدراسة أجريت في سياق محلي خاص يتمثل في البيئة الليبية، والتي تتسم بظروف مختلفة عن بيئات الدراسات الأخرى، لاسيما في ظل ما تعانيه ليبيا من اضطرابات وعدم استقرار يؤثر في مختلف مكونات البيئة المؤسسية، بما في ذلك القطاع المصرفي.

العناصر الإجرائية:

المؤسسات المالية: تُعرّف المؤسسات المالية في إطار هذا البحث على أنها الكيانات التي تُقدّم خدمات مالية متنوعة، وتشمل البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى الأسواق المالية مثل البورصات.

التنمية الاقتصادية: تُشير التنمية الاقتصادية في هذا البحث إلى العملية التي تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي لمنطقة أو دولة معينة، من خلال زيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة الدخل القومي.

الأثر: يُقصد بالأثر في هذا السياق التأثير المباشر أو غير المباشر الذي تُمارسه المؤسسات المالية على عملية التنمية الاقتصادية.

التنمية المستدامة: تُعرّف التنمية المستدامة ضمن هذا البحث على أنها عملية شاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استمرارية التنمية على المدى الطويل.

النمو الاقتصادي: يُعبّر عن النمو الاقتصادي في هذا البحث بزيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدولة أو منطقة معينة، ويُقاس عادة بمعدل التغير السنوي في هذا الناتج.

الاستقرار المالي: يُشير الاستقرار المالي في هذا السياق إلى حالة من التوازن وعدم وجود مخاطر جوهرية في النظام المالي، ويتضمن ذلك استقرار الأسعار، واستقرار أسعار الصرف، واستقرار أداء النظام المصرفي.

الجانب العملي: مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارة العامة لمصرف الصحاري. أما عينة الدراسة فقد اشتملت على 27 موظفًا من العاملين في الإدارة العامة للمصرف، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. وقد تم توزيع 32 استبانة على الموظفين، واستُرِجعت منها 27 استبانة مكتملة وصالحة لإجراء التحليل الإحصائي.

أداة البحث

اعتمد الباحثون على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وذلك لأغراض التحليل الكمي واستخلاص النتائج ذات الصلة بموضوع الدراسة.

جدول (1): عدد استمارات الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	32	100%
عدد الاستمارات المستلمة	30	93.75%
عدد الاستمارات المستبعدة	3	3.125%
عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل	27	84.375%

لضمان ثبات أداة جمع البيانات من حيث الدقة والتناسق، والتأكد من إمكانية الحصول على نفس النتائج عند استخدامها مجددًا في ظروف مشابهة، تم اعتماد معامل ألفا كرونباخ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2): يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لقياس ثبات فقرات الاستبيان.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.939	18

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ (0.939) وهي أكبر من (0.60) مما يدل على ثبات أسئلة الاستبيان.

جدول (3): البيانات الديموغرافية.

البيان	العدد	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	22	81.5%
أنثى	5	18.5%
المجموع	27	100%
المؤهل العلمي		
ثانوي	4	14.8%
دبلوم عالي	10	37.0%
جامعي	10	37.0%
ماجستير	2	7.4%
لم يجب	1	3.7%
المجموع	27	100%
العمر		
أقل من 25 سنة	9	33.3%
من 25 إلى أقل من 30 سنة	9	33.3%
من 30 إلى أقل من 35 سنة	4	14.8%

لم يجب	5	18.5%
المجموع	27	100%
المستوى الوظيفي		
مدير إدارة	1	3.7%
رئيس قسم	9	33.3%
رئيس وحدة	3	11.1%
موظف	14	51.9%
المجموع	27	100%
سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	14	51.9%
من 5 إلى أقل 10 سنوات	11	40.7%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	2	7.4%
المجموع	27	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة (81.5%) والباقي إناث، كما يتضح من الجدول أيضا أن أغلب أفراد عينة الدراسة مؤهلهم دبلوم عالي وجامعي بنفس النسبة وهي (37%) يليهم من مؤهلهم ثانوي بنسبة (14.8%) ومن ثم الماجستير بنسبة (7.4%).

كما يتضح من الجدول أيضا أن أغلب أفراد عينة الدراسة من أعمارهم أقل من 25 سنة بنسبة (33.3%) والذين أعمارهم من 25 إلى أقل من 30 سنة بنفس النسبة، كذلك أن أغلب أفراد عينة الدراسة موظفين بنسبة (51.9%) من إجمالي عينة الدراسة.

كما يتضح من الجدول أيضا أن أغلب أفراد عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة (51.9%) يليهم الذين خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (40.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

التحليل الوصفي واختبار الفرضيات:

أ- **التحليل الوصفي:** وتم إجراؤه باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري بغرض التعرف على الاتجاه والأهمية النسبية لعبارات فرضية الدراسة وترتيبها حسب درجة موافقة الباحثين.

جدول (4): الإحصاء الوصفي لعبارات الاستبيان.

ر.م	العبرة	المتوسط المرجح	التفسير	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يقدم المصرف خطة واضحة لتمويل القطاع الاقتصادي.	4.5185	موافق بشدة	0.75296	90.37%	12
2	يقدم المصرف تسهيلات ملموسة لإقامة مشاريع تنموية حيوية	4.6667	موافق بشدة	0.48038	93.33%	3
3	يقوم المصرف بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدولة.	4.5556	موافق بشدة	0.57735	91.11%	8
4	ضعف حجم الودائع في المصارف التجارية يؤدي إلى عدم قدرة المصارف على تمويل المشروعات.	4.5926	موافق بشدة	0.50071	91.85%	5
5	تساهم المشروعات الممولة من قبل المصارف التجارية في تقليص مشكلتين الفقر والبطالة.	4.4074	موافق بشدة	0.69389	88.15%	14
6	السياسات التي ترسمها المصارف المركزية لا تتماشى مع نظم ونشاطات المصارف التجارية.	4.5926	موافق بشدة	0.63605	91.85%	6
7	يجب أن يكون لدى المصرف إدارة كفؤة ومؤهلة قادرة على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.	4.7778	موافق بشدة	0.42366	95.56%	1
8	تقوم المصارف بالحرص والمحافظة على أموال المساهمين والعلماء والتأكد من جدوى المشروعات الاقتصادية وأهلية ومهنة أصحابها.	4.7407	موافق بشدة	0.44658	94.81%	2

9	استخدام الأموال ضمن قواعد النظام المصرفي يؤدي إلى فتح آفاق جديدة لتوظيف الأموال وجذب المتعاملين.	4.5926	موافق بشدة	0.50071	91.85%	5
10	يملك المصرف قدرات بشرية لتخطيط التمويل.	4.5185	موافق بشدة	0.75296	90.37%	11
11	حجم موجودات المصرف يؤثر في تمويل الصناعة.	4.5185	موافق بشدة	0.64273	90.37%	10
12	للمصارف دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد العاملة	4.5926	موافق بشدة	0.63605	91.85%	6
13	تقوم المصارف باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.	4.4815	موافق بشدة	0.80242	89.63%	13
14	يسهل الانتشار الجغرافي للمصارف وفروعها بشبكة من العلاقات مما يساعد على تمويل المشاريع.	4.5926	موافق بشدة	0.57239	91.85%	7
15	تساهم المصارف في عملية التنمية الاقتصادية كما تساهم أيضاً في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة.	4.5185	موافق بشدة	0.57981	90.37%	9
16	تقوم المصارف التجارية بتوفير القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات المحلية والتي تساهم في التنمية الاقتصادية.	4.6296	موافق بشدة	0.49210	92.59%	4
17	تساهم المصارف التجارية بتمويل التنمية من خلال عمليات الادخار والاستثمار.	4.5926	موافق بشدة	0.57239	91.85%	7
18	يظهر الدور التنموي للمصارف التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم.	4.6296	موافق بشدة	0.49210	92.59%	4
-	الإجمالي	4.58436	موافق بشدة	0.417555	91.69%	-

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لجميع عبارات الاستبيان بلغت (4.5843) بانحراف معياري (0.417555) وأهمية نسبية (91.69%) ما يعني أن ما يمثل غالبية أفراد العينة يوافقون على ما ورد بجميع عبارات الاستبيان مع تباين في الأهمية النسبية من عبارة إلى أخرى. **اختبار الفرضية الدراسية:**
H01: يوجد أثر للمؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا.

جدول (5): One-sample T-Test.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا	19.716	26	0.000	1.584362	1.41918	1.74954

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة ($P=0.000$) وهذه القيمة دالة إحصائية، وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر للمؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا".

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بعد تحليل البيانات توصلنا الى النتائج التالية:

- يوجد أثر للسياسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- السياسات التي ترسمها المصارف المركزية لا تتماشى مع نظم ونشاطات المصارف التجارية.
- تساهم المصارف التجارية بتمويل التنمية من خلال عمليات الادخار والاستثمار.
- يمتلك المصرف قدرات بشرية لتخطيط التمويل.

ثانياً: التوصيات:

- يجب ان تلتزم المصارف التجارية بالخطط والسياسات التي تضعها المصارف المركزية.
- مقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسات سابقة تناولت موضوع البحث.
- اجراء مقارنات بين المصارف التجارية حول تنفيذها للسياسات المالية.

المصادر والمراجع

أولاً الكتب

1. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
3. زياد سليم رمضان، إدارة البنوك، الاقتصاد، ط1. (الجامعة الأردنية، دار صفاء، 1996).
4. سامر بطرس جلده: النقود والبنوك " ط1 "، (دار البداية. عمان، 2008 م).
5. سامي خليل، النقود والبنوك، (شركة كاظم للنشر، الكويت، 1992).
6. صالح الأمين الأرباح، الجهاز المصرفي، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1985).
7. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
8. عادل أحمد حنيشيش، اقتصاديات البنوك، (الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1993).
9. عبد الحميد البطريق: التاريخ الأوروبي الحديث في عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، ط1. (دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971 م).
10. محمد دويدار وآخرون، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
11. محمد سامي محمد، البنوك تنظيمها وإدارتها، ط1 (المطبعة الشرفية، القاهرة، 1996).
12. محمد صالح الحناوي وآخرون، المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1998.
13. محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
14. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط1. (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
15. مصطفى رشدي شريحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
16. مصطفى رشدي شريحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1. (مركز الكتب الثقافية، 1981م، بيروت).
17. ناصر الغريب: الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1. (منشورات اتحاد المصارف التجارية، 2001).
18. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1 (2005).

ثانياً الرسائل العلمية:

1. إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014م.
 2. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004.2005.
 3. الصادق سعيدات، دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية في حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة الوادي)، بحث لنيل درجة الليسانس غير منشور، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م.
 4. مرام تيسير الفراء، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
- ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية:
1. بشير علوان حمد، دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد المعلوم، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 19، 2012.
 2. محمد نبيل إبراهيم، دراسات في سياسة البنوك التجارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعه الدول العربية، الندوة العربية لإدارة المصارف، بيروت، 1972ف، الجزء الثاني.
 3. مصرف ليبيا المركزي: قانون المصارف والنقد والائتمان، رقم (1) لسنة 1993. ف المادة (50) الفقرة الأولى.
 4. الهادي آدم محمد إبراهيم، حسن عوض حسن خالد، وعلي الشايب إبراهيم كوكو3، "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وادوارها في زيادة جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" NAJSP، م 2، عدد 2، ص 23-39، 2024.
 5. عبد المجيد أحمد سليمان التير ومصطفى أحمد بن حكومة، "الابتكار التكنولوجي في صناعة التمويل المصرفي: نماذج جديدة وفرص استثمارية" NAJSP، م 2، عدد 2، ص 110-124، 2024.
 6. سمية ميلاد باكير، "قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023) م" AAJSR، م 2، عدد 4، ص 429-439، 2024.
 7. الهادي آدم محمد إبراهيم، حسن عوض حسن خالد، وعلي الشايب إبراهيم كوكو، "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" AAJSR، م 2، عدد 2، ص 51-67، 2024.
 8. محمد منصور عبدالله، "أثر الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم التقني والفني على كفاءة الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية العليا في ليبيا" AAJSR، م 2، عدد 5، ص 319-331، 2024.
 9. سدينه اللافي عبدالله أسديرة، "البطالة المقنعة وأثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي" AAJSR، م 2، عدد 4، ص 235-248، 2024.
 10. مفتاح المبروك ميلاد علي، "تحليل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا" AAJSR، م 2، عدد 4، ص 345-367، 2024.

ملاحق التحليل:

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	27	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	27	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

Reliability Statistics:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.939	18

Descriptive:

Descriptive Statistics	N	Mean	Std. Deviation
يقدم المصرف خطة واضحة لتمويل القطاع الاقتصادي.	27	4.5185	.75296
يقدم المصرف تسهيلات ملموسة لإقامة مشاريع تنمية حيوية.	27	4.6667	.48038
يقوم المصرف بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدولة.	27	4.5556	.57735
ضعف حجم الودائع في المصارف التجارية يؤدي إلى عدم قدرة المصارف على تمويل المشروعات.	27	4.5926	.50071
تساهم المشروعات الممولة من قبل المصارف التجارية في تقليص مشكلتين الفقر والبطالة.	27	4.4074	.69389
السياسات التي ترسمها المصارف المركزية لا تتماشى مع نظم ونشاطات المصارف التجارية.	27	4.5926	.63605
يجب أن يكون لدى المصرف إدارة كفوة ومؤهلة قادرة على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.	27	4.7778	.42366
تقوم المصارف بالحرص والمحافظة على أموال المساهمين والعملاء والتأكد من جدوى المشروعات الاقتصادية وأهلية ومهنة أصحابها.	27	4.7407	.44658
استخدام الأموال ضمن قواعد النظام المصرفي يؤدي إلى فتح آفاق جديدة لتوظيف الأموال وجذب المتعاملين.	27	4.5926	.50071
يمتلك المصرف قدرات بشرية لتخطيط التمويل.	27	4.5185	.75296
حجم موجودات المصرف يؤثر في تمويل الصناعة.	27	4.5185	.64273
للمصارف دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد العاملة.	27	4.5926	.63605
تقوم المصارف باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.	27	4.4815	.80242
يسهل الانتشار الجغرافي للمصارف وفروعها بشبكة من العلاقات مما يساعد على تمويل المشاريع.	27	4.5926	.57239
تساهم المصارف في عملية التنمية الاقتصادية كما تساهم أيضاً في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة	27	4.5185	.57981
تقوم المصارف التجارية بتوفير القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات المحلية والتي تساهم في التنمية الاقتصادية.	27	4.6296	.49210
تساهم المصارف التجارية بتمويل التنمية من خلال عمليات الادخار والاستثمار.	27	4.5926	.57239
يظهر الدور التنموي للمصارف التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم.	27	4.6296	.49210
أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا.	27	4.58436	.417555
أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا.	27	.2200	.02125
Valid N (listwise)	27	-	-

Frequencies:

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	81.5	81.5	81.5
	أنثى	5	18.5	18.5	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	4	14.8	15.4	15.4
	دبلوم عالي	10	37.0	38.5	53.8
	جامعي	10	37.0	38.5	92.3
	ماجستير	2	7.4	7.7	100.0
	Total	26	96.3	100.0	-
Missing	System	1	3.7	-	-
Total		27	100.0	-	-

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25	9	33.3	40.9	40.9
	من 25 إلى أقل من 30	9	33.3	40.9	81.8
	من 30 إلى أقل من 35	4	14.8	18.2	100.0
	Total	22	81.5	100.0	-
Missing	System	5	18.5	-	-
Total		27	100.0	-	-

المستوى الوظيفي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير إدارة	1	3.7	3.7	3.7
	رئيس قسم	9	33.3	33.3	37.0
	رئيس وحدة	3	11.1	11.1	48.1
	موظف	14	51.9	51.9	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

سنوات الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	14	51.9	51.9	51.9
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	11	40.7	40.7	92.6
	من 10 إلى أقل من 15 سنوات	2	7.4	7.4	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يقدم المصرف خطة واضحة لتمويل القطاع الاقتصادي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض	1	3.7	3.7	3.7
	محايد	1	3.7	3.7	7.4
	موافق	8	29.6	29.6	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يقدم المصرف تسهيلات ملموسة لإقامة مشاريع تنمية حيوية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	9	33.3	33.3	33.3
	موافق بشدة	18	66.7	66.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يقوم المصرف بتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدولة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	10	37.0	37.0	40.7
	موافق بشدة	16	59.3	59.3	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

ضعف حجم الودائع في المصارف التجارية يؤدي إلى عدم قدرة المصارف على تمويل المشروعات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	11	40.7	40.7	40.7
	موافق بشدة	16	59.3	59.3	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تساهم المشروعات الممولة من قبل المصارف التجارية في تقليص مشكلتين الفقر والبطالة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	13	48.1	48.1	51.9
	موافق بشدة	13	48.1	48.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

السياسات التي ترسمها المصارف المركزية لا تتماشى مع نظم ونشاطات المصارف التجارية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	7.4	7.4	7.4
	موافق	7	25.9	25.9	33.3
	موافق بشدة	18	66.7	66.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يجب أن يكون لدى المصرف إدارة كفوة ومؤهلة قادرة على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	6	22.2	22.2	22.2
	موافق بشدة	21	77.8	77.8	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تقوم المصارف بالحرص والمحافظة على أموال المساهمين والعملاء والتأكد من جدوى المشروعات الاقتصادية وأهلية ومهنة أصحابها.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	7	25.9	25.9	25.9
	موافق بشدة	20	74.1	74.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

استخدام الأموال ضمن قواعد النظام المصرفي يؤدي إلى فتح آفاق جديدة لتوظيف الأموال وجذب المتعاملين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	11	40.7	40.7	40.7
	موافق بشدة	16	59.3	59.3	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يملك المصرف قدرات بشرية لتخطيط التمويل.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	14.8	14.8	14.8
	موافق	5	18.5	18.5	33.3
	موافق بشدة	18	66.7	66.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

حجم موجودات المصرف يؤثر في تمويل الصناعة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	7.4	7.4	7.4
	موافق	9	33.3	33.3	40.7
	موافق بشدة	16	59.3	59.3	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

للمصارف دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد العاملة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	7.4	7.4	7.4
	موافق	7	25.9	25.9	33.3
	موافق بشدة	18	66.7	66.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تقوم المصارف باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض	1	3.7	3.7	3.7
	محايد	2	7.4	7.4	11.1
	موافق	7	25.9	25.9	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يسهل الانتشار الجغرافي للمصارف وفروعها بشبكة من العلاقات مما يساعد على تمويل المشاريع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	9	33.3	33.3	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تساهم المصارف في عملية التنمية الاقتصادية كما تساهم أيضاً في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	11	40.7	40.7	44.4
	موافق بشدة	15	55.6	55.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تقوم المصارف التجارية بتوفير القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات المحلية والتي تساهم في التنمية الاقتصادية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	10	37.0	37.0	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

تساهم المصارف التجارية بتمويل التنمية من خلال عمليات الادخار والاستثمار					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	9	33.3	33.3	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

يظهر الدور التنموي للمصارف التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	10	37.0	37.0	37.0
	موافق بشدة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	-

T-Test:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا	27	4.58436	.417555	.080358

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أثر المؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بليبيا	19.716	26	.000	1.584362	1.41918	1.74954